S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/2000/8
11 January 2000
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكرواتيا لدى الأمم المتحدة

الغرض من رسالتي هذه إعادة تأكيد موقف جمهورية كرواتيا المعروف وتسجيل بعض النقاط الإضافية بشأن مسألة أمن شبه جزيرة بريفلاكا، التي سينظر فيها مجلس الأمن في الأيام القليلة القادمة في إطار البند المعنون "الحالة في كرواتيا".

١ - رغم أننا شرحنا موقف كرواتيا بشأن هذه القضية في رسائلنا السابقة إلى المجلس، أود أن أوجزه مرة أخرى:

(أ) تشكل شبه جزيرة بريفلاكا جزءا لا يتجزأ من جمهورية كرواتيا، كما تشهد بذلك جملة أمور من بينها الخريطة (Herceg Novi-50-6H5-Ja) (الخريطة الأساسية للدولة الصادرة عن الإدارة الاتحادية للجيوديسيا في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية، تيتوغراد/بلغراد، ١٩٧٠، ١/٥٠٠٠)؛

(ب) إن الحدود البرية في بريفلاكا بين جمهورية كرواتيا الاشتراكية وجمهورية الجبل الأسود الاشتراكية السابقتين لم تكن موجودة وقت تفكك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة، عندما أنشئت كرواتيا كدولة مستقلة، فحسب؛ بل اعترف بها أيضا برلمان الجبل الأسود علنا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١؛

(ج) ولدى تفكك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية، أصبحت الحدود التي كانت قائمة بين الجمهوريات المكونة لها، بالاستناد إلى قواعد القانون الدولي ذات الصلة، حدودا يحميها القانون الدولي. وقد جرى تأكيد هذه القواعد في الفتاوى ذات الصلة الصادرة عن لجنة التحكيم التابعة للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة (لجنة بادينتر)، والتي أفتي بها برعاية المؤتمر وبناء على مبادرة من صربيا والجبل الأسود؛

(د) وفضلا عن ذلك، في عام ١٩٩٢، قام رئيس الوزراء ورئيس الأركان المشتركة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالتوقيع على خريطة لبريفلاكا فيها خط يبين بوضوح الحدود القائمة بين الدولتين وبإرسالها مشفوعة بخطاب يتضمن تعهدا صريحا بتنفيذ الاتفاق، إلى الممثل الخاص للأمين العام في ذلك الوقت، السيد سايروس فانس، وإلى الجنرال ساتيش، القائد العام لقوة الأمم المتحدة للحماية حينذاك

110100 110100 00-23649

(S/1999/783، المرفق الأول). وتدل الإشارة "Avnojska granica" الواردة في الخريطة على الحدود المتفق عليها في مؤتمر "AVNOJ" (المجلس المناهض للفاشية للتحرير الوطني ليوغوسلافيا) المعقود في عام ١٩٤٣. وقد تم الاتفاق في ذلك المؤتمر على الحدود البرية بين الجمهوريات المكونة ليوغوسلافيا السابقة. وفيما بعد أصبحت هذه الحدود رسمية واحترمت في يوغوسلافيا السابقة بوصفها حدود الجمهوريات التي كانت تكونها، وقد أطلق عليها منذ ذلك الحين "Avnojske granice"؛

(هـ) وعندما ووجه الجانب اليوغوسلافي بهذا الدليل الساطع بعدم وجود أي نزاع على الأراضي فيما يتعلق بالحدود البرية، خلال الجولة الرابعة من المفاوضات الثنائية بشأن مسألة أمن بريفلاكا، التي عقدت في بلغراد في ٩ آذار/ مارس ١٩٩٩، شكك بصحة توقيعي كبيري موظفيه المذكورين أعلاه. ومنذ ذلك الوقت والجانب الكرواتي يكرر، دون جدوى، طلب الحصول على رد رسمي من رئيس الوفد اليوغوسلافي، وفي تموز/يوليه ١٩٩٩ اقترح عقد الاجتماع المقبل في زغرب خلال شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. ولذا بقي تحديد تاريخ عقد الاجتماع المقبل معلقا بانتظار رد الوفد اليوغوسلافي فيما يتعلق بصحة التوقيعين؛

(و) ولقد أرسلت ترجمة مجاملة للرسالة التي تضمنت الطلب والمقترح، المؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٩، والموجهة من رئيس الوفد الكرواتي إلى رئيس الوفد اليوغوسلافي، إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٩؛

(ز) وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، كتبنا إلى الأمين العام وطلبنا مساعدته في التحقق من حجية الوثيقة المذكورة. وتشعر حكومتي بالامتنان للرد اللطيف الذي أرسلته الأمانة العامة وموقفها المتمثل بأنه ليس لديها ما يدعو إلى الاعتقاد بأن توقيعي رئيس الوزراء بانيتش والجنرال جيفوتا بانيتش غير صحيحين. ونتطلع إلى تلقي رد من الأمانة العامة بعد اتصالها بمسؤولي الأمم المتحدة الذين شاركوا في هذه القضية في ذلك الوقت، إذ أن إثبات حجية هذه الوثيقة والتوقيعين سيساعد على قطع شوط طويل في تسوية مسألة بريفلاكا. ونتوقع تأييد مجلس الأمن لهذا الطلب الذي له ما يبرره تماما.

٢ - وطالما أن الجانب اليوغوسلافي يرفض احترام التزاماته ويتشبث في طلبه تغيير الحدود الدولية القائمة بين جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، تجد جمهورية كرواتيا نفسها محرومة من أي سند يبرر لها الاستمرار في المفاوضات الثنائية بشأن التسوية الدائمة لمسألة أمن بريفلاكا. والوفد الكرواتي على استعداد دائم لإجراء مفاوضات جادة بشأن النظام الأمني الثنائي المقبل لبريفلاكا ولمنطقتي دوبروفنيك وخليج كوتور المجاورتين، انطلاقا من الاحترام الكامل للحدود الدولية القائمة والمعترف بها لجمهورية كرواتيا.

٣ - ولا يزال ممثلو حكومة الجبل الأسود، وهي إحدى الكيانين المكونين ليوغوسلافيا الاتحادية، غير ممثلين في الوفد اليوغوسلافي نتيجة رفض حكومة بلغراد فتح الحدود الجنوبية بين جمهورية كرواتيا

وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وذلك بسبب الأزمة الدستورية المستفحلة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ونظرا لأنه لا يزال ينبغي إجراء رسم للحدود البحرية، ومع مراعاة أحكام الدستور الاتحادي ودستور الجبل الأسود بشأن مسألة الحدود، فإن عدم وجود ممثلين عن الجبل الأسود في الوفد اليوغوسلافي سيشكك في حجية أي نتائج تنجم عن هذه المفاوضات. كما أن التدابير القانونية والمتعلقة بالسياسة العامة التي اتخذها المجتمع الدولي ضد موظفين رفيعي المستوى تابعين ليوغوسلافيا الاتحادية خلال الأشهر الماضية سيزيد من تعقيد المشاكل في حالة استئناف المفاوضات الثنائية.

٤ - وباستعراض آخر رسالتين وجهتهما جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى الأمين العام (S/1999/1278) وإلى رئيس مجلس الأمن (S/1999/1280) فيما يتعلق بهذه القضية، أثلج صدري الاطلاع على ما ذكر من انسحاب وحدات الجيش اليوغوسلافي من موقع بييلوتينا. إلا أنه لا يسعني إلا ملاحظة أن الجانب اليوغوسلافي بإتيانه هذا العمل النابع عن "حسن النية"، قد ضارع ما قامت به كرواتيا في عام ١٩٩٢ بنزعها السلاح وفقا للاتفاقات المبرمة بين الدولتين، وإن كان ذلك قد جاء متأخرا سبع سنوات.

٥ - وقد سجلت جمهورية كرواتيا على الدوام موقفها القائل بأن نزع السلاح في بريفلاكا قد ساعد وسيساعد على تخفيف حدة التوترات وعلى استقرار المنطقة بأكملها. ولقد أدى فتح معبري الحدود في ديبيلي برييج وكونفين وتشغيلهما المدى الإقليمي لبريفلاكا إلى بناء ظاهر للثقة فيما بين السكان المحليين الذين يعيشون على جانبي الحدود الدولية، في نفس الوقت الذي أرسى أول قاعدة لتجديد الروابط التجارية وغيرها من الروابط المدنية بين كرواتيا والجبل الأسود. وسيؤدي الانتقال غير المعاق للمدنيين في كافة أرجاء المدى الإقليمي لبريفلاكا وفرصة استعمال الموارد الطبيعية (صيد السمك والزراعة) إلى توطيد الاستقرار والثقة بين السكان المحليين، وبالتالي سيشكل خطوة أخرى هامة على طريق التطبيع التام للعلاقات. وهذا هو السبيل الصحيح الذي ينبغي اتباعه في المستقبل، والذي نأمل أن يعترف به أعضاء مجلس الأمن ويؤيدوه بالفعل.

وأود أن أطلب مساعدتكم الكريمة في تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إيفان سيمونوفيتش
الممثل الدائم

- - - - -